وتلغى بقرارات من اللجنة التنفيذية، دون ان تكون هنالك، دستورياً، اي ضرورة لتدخل من قبل المجلس الوطني. واللجنة التنفيذية موجودة دائماً وأبداً، ويفترض ان تصبح اكثر حيوية ونشاطاً، من الآن فصاعداً، بعد ان انضم اليها ممثلون عن دعاة الاصلاح.

وبقي ان ننتظر، فقط، نتائج مخططاتهم «الاصلاحية».

«تكويعة» جديدة ؟

لم تكن اللا ـ انجازات، على الصعيد التنظيمي، هي «المآثر» الوحيدة التي حققتها الدورة الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني؛ اذ عادت كذلك الى الظهور خلالها، ثم سيطرت على اعمالها، «شعارات» تقليدية قديمة، سرعان ما اسفرت عن نتائج غير محمودة العواقب. ونجم ذلك، كما هو واضح، تحت تأثير التيار الشعبوقراطي، ومن لف لفه، الذي «شرّف» المنظمة بالعودة الى حظيرتها، ومارس كل ما في وسعه من ضغوط لابتزاز اعلى ثمن لذلك. وما كان لهذا ان يتم، بالطبع، لو لم يقابله استعداد «يميني» ناجم، وفق مصطلحات المستيسرين، عن الذبذبة التي تتحكم، بالغريزة، في تصرفات «البورجوازية الوطنية» الصغيرة، وتدفعها الى تغيير مواقفها. ونتيجة لذلك تمت، كما يبدو، «تكويعة» سياسية فلسطينية كلاسيكية، اضطر «اليمين» الى تنفيذها، استناداً الى معطيات مشكوك في صحتها، من ناحية، وسعياً الى «وحدة» بدا كأنه لا تهنأ له زعامة معها الا بوجود الشعبوقراطيين على جانبيه، في عناق مشكوك في جدواه، من ناحية اخرى.

واكثر ما يثير الاستغراب، في هذا الصدد، هو ان تلك «التكويعة» تمت خلافاً لأي توقعات، او ضرورة. وحتى يتضح قصدنا جلياً، نشير ان ما تم «تثقيفنا» عليه، حتى الآن، من قبل «اليمين»، في «علم» العمل السياسي الفلسطيني، هو «حكمة» رئيسة مفادها محاولة ابقاء القضية الفلسطينية دائماً في منأى عن الخلافات العربية وجعلها عامل توحيد لا فرقة، بالنسبة الى العرب، والابتعاد من سياسة المحاور ودواماتها. ولو توخينا المصلحة العامة، وفي ضوء تعقيدات المرحلة الراهنة، لبدت هذه القاعدة صحيحة الآن اكثر من اي وقت مضى، وبالتالي كان من الافضل الاستمرار في التمسك بها. الا ان ما حدث خلال الدورة الاخيرة كان عكس ذلك تماماً، اذ ان المجلس الموقر بذل كل ما في وسعه لاسترضاء سوريا، من جهة، واستعداء مصر، من جهة اخرى؛ في وقت لم تكن هنالك ضرورة، لا لهذا ولا لذاك.

والاغرب من ذلك، هو ان هذا تم من خلال انعدام الكياسة السياسية، واختفاء اللباقة، وليّ يد الحقيقة والالتفاف حولها وكذلك مس مصداقية الحركة السياسية الفلسطينية، فيما يبدو انه اصرار على الركض وراء السراب، بأي ثمن. ففيما يتعلق بسوريا، اولاً؛ من المعروف جيداً ان حكامها الحاليين يرتكبون، منذ عشر سنوات، وأكثر، الجريمة تلو الاخرى ضد القضية الفلسطينية، ليس أقلها التسبب في سفك دم المئات من الفلسطينيين، ابتداء من الدور الذي لعبته قواتهم منذ حصار مخيم تل الزعتر، ثم الحرب الاهلية في لبنان، مروراً بتقاعسهم عن القيام بالواجب خلال الاجتياح الاسرائيلي لذلك البلد، ثم دعمهم للمنشقين في اقتتال طرابلس، واخيراً وقوفهم وراء حركة «أمل» في محاولاتها المجرمة لتصفية المخيمات. ويلاحظ ان القيادات الفلسطينية بأسرها قد سكتت عن هذا النشاط الاجرامي، خلال فترة غير قصيرة. بل يلاحظ، ايضاً، ان المجلس الوطني الموقر، في القرارات الصادرة عن كافة دوراته المتعاقبة، لم يشر الى هذه الجرائم المتكررة، او يدينها، او يستنكرها، او حتى يبدي الاسف لها، من قريب او بعيد. ولكن، في الآونة الاخيرة، وصل السيل الزبى، فجمعت اللجنة التنفيذية للمنظمة قوتها واصدرت اكثر من بيان يدين، صراحة وعلناً، النظام السوري. ولقد كان من المتوقع ان تسير